

الفصل الثالث

البحث عن ذاتية الفرد

مقدمة : يعيش الإنسان في الوقت الحاضر في دوامات متعددة . تلعب فيها السياسة الدولية دوراً هاماً . وأصبح يمثل هذه السياسة معسكران رئيسيان : أحدهما المعسكر الأمريكي الذي تدعمه الرأسمالية . والآخر المعسكر الروسي وقوامه الشيوعية . وأخذ كل من المعسكرين يحاول الدفاع عن نفسه ضد المعسكر الآخر . ولاسبيل إلى الأمم الصغرى في أن تحاذي لنفسها فرصة لاستقلال ذاتي . فها أن تتبع هذا المعسكر . أو ذاك . محاولة أن تحاذي نوعاً من الحماة لأفكارها أو مبادئها في ظل مبادئ وأفكار أحد المعسكرين . ومهما ناقشنا من نظريات في التربية . أو علم النفس . أو في التربية الفنية على وجه الخصوص لنحدد أين يقع الفرد من هذه الصراعات العالمية ؟ وهل يمكن أن نتصور له حرية خالصة في حداثتها . أم أن ذلك أصبح في العصر الحاضر شيئاً متعذراً ، أو يكاد يكون مستحيلاً ؟ حينما كانت الأمم بعيدة عن بعضها البعض . ويفصلها سياج كبير من الحدود التي تنشأ عادة كأسوار بين الأمم . كان من اليسير على الإنسان أن يتصور أن ما يحدث داخل إطار كل دولة ، يمكن أن يبقى سرّاً خافياً على الدولة المجاورة .

أما الإنسان في العصر الحديث في أية دولة ينتمي إليها ، فإنه لا يستطيع أن يعيش في عزلة عن بقية دول العالم . ولم تعد فكرة وجود أسرار خاصة للدولة ما بالمقبولة . بالنسبة لتطور أدوات الاتصال من :

صحف ، وتليفزيون ، وبرق ، وإذاعة ، ووسائل مواصلات : كالتائرات والبواخر ، حتى إن انتقال الأفراد من مكان إلى آخر ، أصبح مسألة لا تقتضى أكثر من ساعات لينتقل الفرد من أول المعمورة إلى آخرها . ولهذا اليسر فى التنقل ، وفى سرعة انتقال الأنباء : أصبح غير ممكن فى عصرنا الحاضر أن ندعى بأن ما يشغل أمة لا يمكن أن يكون موضع اهتمام الأمة الأخرى . ورغم قيام الأمم المتحدة على أساس أن ترعى السلام فى العالم ، إلا أنه منذ أن وضعت الحرب الثانية أوزارها عام ١٩٤٦ والعالم يخوض حروباً محلية كثيرة فى الشرق والغرب . لم يكف عنها حتى وقتنا هذا ، بل وتشتمل ثورات وتم انقلابات ، وتغيير الحكومات ، وتزداد حدة النزاع بين المعسكرين ليصبح احتمال الخطر فى العالم الحديث أكثر تعقيداً مما نتصوره فى أى وقت مضى .

حينما فكر جان چاك روسو فى « إميل » ، تصوره يتزعرع فى بيئة طبيعية بعيدة عن أدران المجتمع ، وخلق خيالا يحقق فيه نوعاً من الحرية الطبيعية التلقائية لإميل . وهى الحرية التى لا يمكن تصورها فى مجتمع لقطاعى طبقى ، يعيش فيه السادة قلة ، والعبيد كثرة غالبية . وعلى الرغم مما قد يوجه من نقد لفلسفة روسو فى التربية ، إلا أن ما كتبه ما زال صفحة من التاريخ . نهت الأذهان إلى الغبن الساقط على الفرد ، الذى لا يجد الفرصة لانطلاقه حقيقية تحقق آماله . وطموحه ، ودوافعه الطبيعية .

وضع الفرد فى مجتمعتنا المعاصر : وإذا سألتنا أنفسنا : كيف نتصور حرية الفرد فى مجتمعتنا المعاصر ، سنجد مفهوماً لهذه الحرية مغايراً عن أى

مفهوم مضى . فالفرد يولد فى بيئة تحيطه بكل الظروف : الفلسفية ،
والسياسية والاجتماعية ، والتكنولوجية المعاصرة ، وهو حينما يشب ويتطور ،
يتفاعل مع هذه الظروف ، ولايستطيع أن يعيش عضواً فعالاً فى المجتمع ،
دون أن يكتسب المقررات التى تمكنه من الحياة فى هذه الظروف الحديثة
المتعددة.

وما الذى يختاره الفرد ليكون قراراته فى هذه الحياة ؟ من الطبيعى
أن ما يختارهم يمثل بالبداية نوع الحرية التى يزاوئها . وكلما كانت فرص
الاختيار المتاحة أمامه واسعة متعددة . كانت لديه الحرية فى أن يصدر
القرارات التى تتفق مع صالحه . لكن مع هذه الظروف التى يعيشها ، والتى
تتجه فيها الثورة الاجتماعية نحو توفير العدالة لكل أفراد المجتمع الذى
يعيشون فيه ، فكلما ازداد عدد الأفراد ، قلت تبعاً لذلك حرية الفرد
فى الاختيار ، لأن الفرص المتاحة للجماعة ستحجب السبيل المطلق على
الفرد ليتخذ أى قرار يشاء . وكلما زاد عدد الأفراد ، ضاقت السبيل
المتاحة أمام الفرد ليختار منها ، وفى هذه الحالة سوف لا يختار الفرد
إلا ما هو معروض أمامه ، فاختياره ليس اختياراً بالمعنى الحقيقى ،
ولنما اضطرار تختمه الظروف والملايسات التى يخضع فيها للنظام الاجتماعى
الذى ينتهى إليه .

ولذلك لم يعد للحرية الفردية التى كان ينشدها روسو ، معنى حقيقى
فى مجتمعاتنا المعاصرة . وقد يختلف مجتمع عن الآخر فى تراثه وإمكانات
المادية ، لذلك ففرص الاختيار فيه قد تكون أكبر من الفرص المتاحة
فى مجتمع آخر ، لكن مع الثورات الاجتماعية والاشتراكية ، والتحول

التكنولوجيا والصناعي ، مثل هذه الفرص تمتد عادة للدرجة التي يكاد يصبح الفرد فيها مسيراً لا مخيراً .

أهمية المعرفة حول الأفراد : وعلى الرغم مما لدينا من معرفة حول الأفراد ، فإن هذه المعرفة عادة تستقي من تعميمات مأخوذة من إحصاءات يكون فيها الإنسان رقماً في الإحصاء . وتوصلنا هذه المعرفة عادةً إلى ما نسميه الشخص العادي ، ففكرة الشخص العادي وليدة مجموعة من الحقائق استقينها من ملاحظة عديد من الأفراد ، واستخلصنا منها ما يمكن أن نسميه بهذا الاسم . ولكن أين هو هذا الشخص العادي ؟ إننا حينما نقرب من أي شخص ، ونفحصه عن كثب في أي اتجاه من اتجاهاته أو ميوله . سوف نجد أن فكرتنا عن الشخص العادي فكرة نظرية بحتة ، وأن المتاح أمامنا حالة ليس لها شبيه أو نظير ، وخاصة كلما توغلنا في أعماق النفس لندرك كيف تؤثر هذه العوامل في سلوك الشخص بالذات .

ولذلك فقد نصح « يونج » بأننا حينما نريد أن نفهم أي إنسان ، لا بد أن نضع جانباً كل معلوماتنا عما نسميه « الرجل العادي » ، كما نلقي بكل النظريات ، حتى نستطيع أن نصل إلى قرار حقيقي فيما يتعلق بهذا الشخص الذي نفحصه ، دون تعصب أو أفكار مسبقة .

ويدلنا كلام يونج هنا ، على أننا ولو كنا في حاجة شديدة إلى معلومات علمية لفهم شخص معين ، إلا أن تلك المعلومات في ذاتها

تكون معروفة للرؤية السليمة ، لما تحمله من أفكار مسبقة . لذلك فإن أى مفكر لابد أن يكون حريصاً أمام التضارب الذى يحدث عادة بين المعلومات المكتشفة من الحقيقة الماثلة أمامه عن شخص معين ، والمعلومات المسبقة عن الأشخاص بوجه عام ، التى يفترض أنه سيطبقها على كل شخص يجده . وفى التحليل النفسى على وجه الخصوص ، تزداد أهمية معرفة الشخص وفهمه زيادة ملحوظة ، فالحلل النفسى يرى نفسه مضطراً أن يعتبر شخصية المريض كحقيقة أساسية فى الصورة ، كما نجد لزماً عليه أن يربط طرقه وأساليبه فى العلاج تبعاً لذلك . وقد أصبح من الأمور المعترف بها فى الطب الحديث ، أن الطبيب يكرس جهوده ليعالج شخصاً مريضاً وليس مرضاً مجرداً . فالشخص الماثل أمامنا يحمل دلائل الحقيقة . على النقيض من فكرة المثالية غير الواقعية التى يمكن أن نفهمها مما نسميه بالشخص العادى ، والذي يشير إليها الانجاء العلمى . وحتى فى بعض العلوم : كالطبيعة الحديثة ، أصبح من الأمور الظاهرة أن الأشياء التى تلاحظ ، لا يمكن فصلها عن ملاحظتها ، وهذا يعنى أن المعرفة لاوجود لها وحدها بدون الأشخاص الذين يستخدمونها . وعلى ذلك فى أثناء الاستخدام ، ستظهر حتمية الفوارق بين شخص وآخر ، فى مدى قدرته على كشف النقاب عن الحالة التى يتفحصها .

ويظهر بوضوح أن نمو الفرد فى المجتمع المعاصر ، لم يعد يقرره الفرد ذاته ، بل أصبح يخضع لسياسة الدولة ، وأضحى الفرد محروماً من أن يتخذ القرار الأخلاقى فى كيفية تشكيل حياته الذاتية ، بل أصبح

محكوماً في غذائه . وملبسه . وتربيته . على أساس أنه وحدة اجتماعية ، حتى في لهوه فإنه يتمتع بشيء من النوع الذي يعطى اللذة والبهجة للأعداد الكبيرة من الناس . الذي يعيش بين ظهرانيهم .

ولا يعتبر الحكام مستثنين من هذا . فهم في الواقع وحدات اجتماعية شأنهم في ذلك شأن المحكومين ويتميزون عنهم فقط في أنهم أكثر تخصصاً في التحدث باسم الدولة وعقيدتها . كان يتصور هـ لويس الرابع عشر ، أنه الدولة ^(١) . فما هو في الحقيقة إلا مجرد فرد . بل من الأفراد القلائل الذين يستطيعون الإفادة من فردياتهم إذا تمكنوا من التمييز بين أنفسهم وعقيدة الدولة . ففي الواقع هم أقرب أن يكونوا عبيداً لعقيدتهم التي يعرضون عنها نفسياً بالحيل للاشعورية المختلفة .

إن العبودية والثورة صنوان متلازمان . ولذلك نجد في تاريخ البشرية أمثلة متعددة لأنواع القمع والضغط والاستعباد . التي تنتهي عادة بثورة تطيح بالطغاة . وتقيم نظاماً آخر يبدو في ظاهره على نقيض سابقه . فالتناس المغلوبون على أمرهم . سرعان ما تجدهم يستجدون قائداً من بينهم يقود حركتهم ضد الطغاة . ولكن هذا القائد في خضم معاركه ، كثيراً ما يفقد فرديته ويصبح ضحية غروره بذاته ووعيه بأفاته الفردية .

الفرد ورقم: وما يسلب الفرد حرّيته . سبل الحقائق العلمية التي تعامل الفرد على أنه وحدة . أو رقم مجرد . في مكتب للإحصاءات . وليس من المنطق . ولا من الحكمة . التحدث عن القيمة الذاتية للفرد . أو عن أى معنى خاص به . وإذا أمكن تصور بضعة أفراد يحتمل أن يشدوا

عن هذا النهج العام . فكيف يقاس عشرة أفراد بالنسبة إلى مائة . أو ألف . أو مليون ، أو ملايين ؟ فكلما ازداد عدد الرعية كان احتمال اختفاء ذاتية الفرد أكثر . ويؤدى هذا فى أحيان كثيرة إلى أن يحس الفرد بأن حياته أصبحت قليلة المعنى ، وبخاصة إذا كانت فى وضع لا تمكنه من أن يصل إلى مستوى الحياة الكريمة ، ورغد العيش . الذى تتمتع به قلة من الطبقات الأخرى . فيجبره هذا إلى الإحساس بالعبودية للدولة دون أن يرضى بذلك أو يقتنع به . فحتمية حياته تنهى به ، أن يكون أحد أدوات الدولة . وينظر إلى قادة الدولة فى أحاديثهم وتصريحاتهم على أنهم يعبرون عن مشيئته وآماله باعتباره وحدة متكررة فى كتلة بشرية عامة كثيرة العدد . فالفرد فى هذه الحالة صنيعة مجتمعه . الذى يعتبر فكرة مجردة شأنه فى ذلك شأن الدولة .

ويزداد وضع الفرد وضوحاً على أنه وحدة متكررة فى كتلة كبيرة من البشر . لو استعرضنا علاقة الفرد بالدين . فكل دين تنتمى إليه مجموعة من الأفراد المؤمنين ، وهؤلاء ليسوا وحدهم ، فهناك أعداد لا حصر لها من البشر تنتمى شكلاً إلى الدين ، بحكم العادة والوراثة . وهذا يوضح الفارق بين الحالات التى قد يبدو فيها الفرد مؤمناً ، وبين تلك التى يردد فيها مجرد التبعية بحكم العادة . والأمر فى الحالة الأخيرة لا يمثل ظاهرة الدين بروحها . بقدر ما يمثل الحماية التى يشعر بها الفرد فى تبعيته لسلطة لا تنتمى إلى هذا العالم .

فالفرد وحدة متكررة فى كتلة شعبية كبيرة ، يكتسب حقه فى الحياة باعتباره وظيفة فى الدولة ، وتحكمه بسلطتها العامة التى تعتمد فى

حالة التشكك ، على قوة خارجية أكبر من البشر ، هي قوة الله .
 وفي هذه الحالة الأخيرة لا يكون القرار الأسمى قرار الدولة ، بل قراراً
 ميتافيزيقياً تختفى وراءه الدولة . وفي الدول الدكتاتورية تُستغل قوى
 الفرد الدينية لصالحها وتُبتلع ، وفي هذه الحالة تقوم الدولة مقام « الله » .
 لهذا فإن الدول الدكتاتورية الجماعية تأخذ شكل الديانات والاستعباد
 الحكومى فى صورة عبادة . أما فى حالة الأحزاب السياسية ، فإن رئيس
 الحزب الذى يقبض على السلطة السياسية بيديه ، يستطيع أن يترجم
 عقيدة الدولة بالأسلوب الذى يتفق مع هوايته . ويرى الدكتاتور أن
 قراراته لا يجب أن تقتصر على نوع من التهديد فحسب ، بل يضيف
 عليها نوعاً من المراسيم . والشعائر . والمواكب . والأعلام ، والموسيقى
 النحاسية . والاستعراضات ، التى تجعل من هذه القرارات مقدسات .
 إن الدولة كالكنيسة ، تتطلب الحماس ، والتضحية الذاتية ، والحب .
 وإذا كان الدين يستلزم الخوف من الله كفرض من فروضه الأساسية ،
 فإن الدولة الدكتاتورية تحاول جاهدة أن تخلق جو الرعب الضرورى .
 الذى يسند بقاءها .

الدين والدولة والناس: وحيثما يُمنى الدين للناس بالقرب من الله والبعد
 عن الشيطان ، ويعدمهم بجنات النعيم ، فى حين يعد الضالين سواء السبيل ،
 فإن الأمل الذى يحفظه الدين للناس هو تيسير عيشتهم ، بمعنى أصح
 توزيع البضائع المادية عليهم . ووعدهم بالرخاء فى المستقبل ، وبساعات
 عمل قليلة . وكل هذه الآمال تتحقق بالصورة البعيدة التى ترسم للجنة .
 وهذه الفكرة نفسها تعتنقها الدولة الدكتاتورية بصورة مشابهة ، حين
 التربية الفنية

تخيف الكتل البشرية من الناس ، وتلغى شخصية الأفراد وتصبغهم صبغة واحدة ، رغم ما تضعه أمامهم من آمال لعيش رغيد وحياة أفضل . والدين ظاهرة إنسانية تمت عبر التاريخ بصورة غريزية في الإنسان . في ظل ضعفه ، وعدم قدرته على تفسير كثير من الظواهر اللامرئية ، التي لا يستطيع السيطرة عليها أو إيجاد لها تفسيراً علمياً محدداً . وحينما ارتبط الدين بالدولة ، أخذ مع الجماعة صورة سلاح ذى حدين : اتجهت الجماعة تحت الضغوط ، إلى سلب الفرد حريته وتحويله إلى وحدة متكررة بلا روح أو وعى في كتلة كبيرة من البشر ، أو تحولت إلى حماء خلاقة بفضل القيم الروحية والأخلاقية ، التي يتسم بها الأفراد الذين يكونون هذه الجماعة ويعطونها طابعها . والوصول إلى الحالة الثانية مسألة شاقة . ولا يمكن أن تتم بالحديد والنار . حيث إن النمو الروحي ، والأخلاقي . يحتاج كل منهما إلى الوازع الداخلي .. أى إلى تهذيب الذات عن أصالة واقتناع بحيث تصبح النفس البشرية قلعة حصينة ضد العوامل ريفية الخارجية . والضغوط السطحية المؤقتة التي لا تستند إلى تحول بيولوجي حقيقى و الكائن البشرى لذلك فلا الجماعة إذا خلعت أفرادها من تلك القيم الروحية والأخلاقية . فلها قد تتماسك تماسكاً مؤقتاً تحت ضغط الرعب والتهديد . ولكنها سرعان ما تنهار إذا زالت مظاهر الرعب وعادت إلى طبيعتها الغريزية غير المهذبة . أما إذا كانت القيم الروحية محفقة ، فلها تستمر وتطرده ، ولا تعاني من الأزمات التي تجابهها الجماعة . بل غالباً ما تثبت صلابتها ومقاومتها للانحراف .

الدكتاتورية والإرهاب : ولبس من الصعب على الدكتاتور أن

يوجد نظاماً وطاعة في الجماعة ، طالما يملك بوليساً قوياً مدرباً ، ولا يهتم في هذه الحالة إذا كان الشعب يتكون من ملايين الفلاحين الذين يتضورون جوعاً ، وملايين العمال الذين لا ينالون ما يستحقون من أجور ، فالسلطة الإرهابية تستطيع أن تكسي العيوب كساء أخضر ، وتظهر النظام والطاعة بصورة براقة ، لكن ذلك ليس صحيحاً في تكوين الجماعة . وقد يوجد بين الجماعة أفراد ممن يكرهون العسر والإرهاب ، ويحبون العدل والحقيقة ، لكن إلى أي حد يستطيع هؤلاء التأثير على الكتل البشرية التي ترزح تحت قيود البوليس وإرهابه ؟ إن تأثير هؤلاء بالمقارنة إلى تأثير قوة الإرهاب ، يكون نادرة ضئيلاً ، بل وليس من اليسير برونه لأن أصحابه يتعرضون في اجتماعات الدكتاتورية والمستعمرة ، إلى تنكيل من القوى الحاكمة ، مما يجعل آراءهم تحبوا أو يسخف بها .

ذاتية الفرد والديموقراطية : إن التصور الخلاق لتحقيق ذاتية الفرد ، لا يمكن أن يتم في ظل مجتمع دكتاتوري ، فذلك المجتمع يبدأ عادة من نقطة انطلاق مختلفة ، حيث يزيل الفوارق بين الأفراد ، ويعامل الفرد على أساس كونه ترساً في ماكينة كبيرة . لكن المجتمع الصحي يوفق بين صالح الجماعة وذاتية الفرد في وقت واحد ، حيث إنه كلما ازدادت فرص الاختيار أمام الفرد لتقدير مصيره ، كان ذلك داعياً من دواعي صحته النفسية ، كما أن المجتمع حينما يقوم على أساس صلاحيات أفراد . فإن الشكل الذي يتخذه في هذه الحالة يكون أيضاً صحيحاً ، لأنه سينتج من تفاعلات أفراد الذين أبرزوا كل مواهبهم وخواصهم إلى ما يمكن أن يثرى المجتمع ، ويحقق له شكله المثالي . وبمعنى آخر

فإن الجماعة مجموعة من الأفراد ، وهى وليدة هؤلاء الأفراد بكل مقوماتهم ، كما أنهم يمثلون انعكاساً لها ككل ، أى أن الصلة بين الكل والجزء ، العام والخاص ، صلة متبادلة متفاعلة ، وهذا هو الضمان الذى يحقق ذاتية الفرد ومصلحة الجماعة فى نفس الوقت ، بل هو الضمان أيضاً الذى يحدد من نمو الفرد بطريقة متسلطة على الجماعة ، ويحدد من اطراد الجماعة بأسلوب يلغى شخصية الفرد ، أى أن التفاعل بين الفرد والجماعة هو السبيل لإيجاد الاتزان بين الاثنين . فى الصورة الدكتاتورية تتجه السيطرة اتجاهاً واحداً غالباً ما يكون من أعلى إلى أسفل ، وهو لا يرتد مرة ثانية إلى أعلى ، ولذلك فإن التفاعل لا يتحقق . وسواء أكانت صورة الدكتاتورية فردية ، أى بتسلط حاكم واحد على الجماعة ، أم جماعية ، أى بتسلط جماعى على الأفراد ، فإن النتيجة الحتمية واحدة ، هى فقدان التفاعل إثر عدم استكمال الاستجابة من أسفل إلى أعلى .

ويوصلنا هذا المنطق إلى أن ذاتية الفرد لا تتحقق إلا فى ظل نظام ديمقراطى يقوم أساساً على فكرة العدالة ، والمساواة ، وعدم التمييز بين الأفراد ، نظام يقوم على الحرية الفردية فى إطار اجتماعى سمح . وفكرة الديمقراطية صعبة المنال ، لأن الممارس منها فى عالمنا المعاصر حقق جانباً واحداً وهى الحرية السياسية ، وترك الحرية الاقتصادية ، مع أهميتها . والحقيقة أن الديمقراطية السليمة لا تنمو بتحقيق جانب واحد من الحرية وإغفال باقى الجوانب ، فتلك الجوانب تكمل بعضها بعضاً . لذلك فإن قوانين المجتمع الديمقراطى لا بد أن تتيح للفرد الحرية فى

شئى أركانها . وفى نفس الوقت تضع من الضوابط والضمانات ما يحد من طغيان الأفراد واستغلال بعضهم للبعض الآخر ، أى بمعنى أصح تحد من الطغيان الفردى . ويظهر من هذا أن النظام الاشتراكى ، وليس الشيوعى أو الرأسمالى ، تبدو فيه هذه الموازنة أكثر وضوحاً . فالفرد له حقوق تحافظ عليها القوانين . لكن هذه الحقوق تقف عند حد معين ، هو الحد الذى يظهر فيه الاعتماد على حقوق الآخرين ، فأنت تستطيع مثلاً أن تملك . ولكن ليس ذلك لاستغلال غيرك . كما تستطيع أن تعبر عن رأيك . ولكن ليس هذا على حساب السخريّة من الغير أو التنكيل بآرائه . لهذا فإن الديمقراطية حينما تأخذ شكلاً اشتراكياً ، فلمنّها بطبيعة الحال توجد هذا المظهر المتزن للمجتمع الذى يحفظ إلى حد كبير حقوقه ، وآماله . واستعداداته . ويجعل لها الضوابط التى تساعدنا فى أن نتحقق بما يكفل الصالح الجماعى الذى يعود على الفرد أيضاً باعتباره عضواً فى هذه الجماعة ، بالحير والرفاهية .

الاشتراكية والاقتصاد : ولم يكن هناك عيب فى الاشتراكية إلا أنها لابد أن تؤسس على اقتصاد نام . ولا ينمو الاقتصاد إلا حينما تتفجر قدرات الأفراد وتزيد من الإنتاج . حتى يصل إلى الدرجة التى يرتفع فيها نصيب الفرد لو وزعت الخيرات بعدالة على سائر أفراد المجتمع . ولكن الذى نشاهده . أن الاشتراكية وهى تطبق فى البلاد التى توصف بأنها متخلفة اقتصادياً . لاتعطى للفرد القدر الأدنى من العائد الذى قد يصل إليه الفرد فى مجتمعات أخرى متقدمة اقتصادياً . ولكن هذا ليس فى الحقيقة عيباً فى الاشتراكية ، بقدر ما هو عيب

فى عدم نضج الأفراد ونموهم الى الدرجة التى يستطيعون فيها أن يعوا بتوجيه طاقاتهم للخير العام ، كما أن هذه الطاقات لاتصل الى ذاك بدون التربية ، التى لوأخذت شكلها فى المدارس بطريقة مشمرة ، أى بالطريقة التى تعود الأفراد أن يفجروا بها طاقاتهم ويحولوا ما حولهم من إمكانيات الى إنتاج مشمر ومحقق لرفاهية المجتمع . فلأنهم يشبون وهم قادرون على التفاعل الإيجابى الذى ينفع مجتمعهم . ولا يقفون موقفاً سلبياً يتفرجون بشهامة على القادة الذين يحاولون الإصلاح فى سبيل رفع شأن المجتمع . وليس من اليسير فصل الفرد عن المجتمع . فالأول متمم للثانى ، والثانى متمم للأول ، ولايستطاع رؤية أحدهما بمعزل عن الآخر . ولذلك عنيت التربية فى وقت مبكر ، بإكساب الفرد المهارات والعادات التى تجعله ينمى استعداداته لخدمة المجتمع ، فيشبه قادراً على الإسهام فى خلق هذا المجتمع الديمقراطى المرن ، الذى يحافظ على ذاتية أفرادهِ . ويمكنهم من الإسهام فى الخير العام . وكل هذا يتحقق بالقوانين ، والنظم : والإيجابيات ، التى تكفل الصلة بين الفرد والجماعة .